مطالبات بالإفراج الفوري عنه صعدت من حدتها بالدعوة إلى استجواب وزير الداخلية

«غضبة نيابية» بسبب احتجاز المواطن الرشيدي.. الحريات خط أحمر

مهند الساير

مبارك الحجرف

خالد العنزي

مهند الساير:الأمر خطير .. وأدعو النواب لمحاسبة وزير الداخلية بأول جلسة في دور الانعقاد
ملف التجاوزات الأمنية بالحبس ومنع الناس في ساحة الإرادة لايقل خطورة عن الإخفاقات الاقتصادية
مبارك الحجرف:في حال قدمت عائلة الرشيدي شكوى إلى لجنة العرائض فسنتعامل معها فور وصولها
خالد العنزي:الاحتجاز إجراء تعسفي وجريمة يعاقب عليها القانون وستكون كلفتها عالية
عبدالكريم الكندري:الوزير العلي بات يستخدام الأجهزة لتهديد المواطنين كما يحصل مع صالح
مهلهل المضف: هل هذا بر القسم الذي أقسمته يا وزير الداخلية تجاه الله والوطن والقانون؟!
محمد الراجحي:ترهيب المواطنين أمر مرفوض ويجب على العلي الإفراج الفوري عن المواطن

غضبة نيابية بسبب احتجاز الجهات الأمنية للمواطن صالح الرشيدي ،صعد من سخونتها النائب مهند الساير ،حين أكد أن استمرار المواطن الرشيدي، أمر خطير، داعيا النواب لمحاسبة وزير الداخلية بأول جلسة في دور الانعقاد ليعلم وغيره أن الحريات خط أحمر.

وأضاف الساير «ملف التجاوزات الأمنية بالحبس ومنع الناس في ساحة الإرادة لايقل خطورة عن الإخفاقات الاقتصادية والصحية وغيرها من الملفات التي فشلت بها الحكومة».

وكان رئيس لجنة «العرائض والشكاوى» البرلمانية النائب مبارك الحجرف قالت في وقت سابق في تصريحات صحفية أنه في حال قدمت عائلة العسكري المحجوز في «أمن الدولة» صالح الرشيدي شكوى إلى اللجنة «فسنتعامل معها فور وصولها، وسنقوم باستدعاء أركان وزارة الداخلية وبحث الشكوى».

من ناحيته أكد النائب الدكتور خالد عايد العنزي أن احتجاز المواطن صالح الرشيدي إجراء تعسفي يمثل جريمة يعاقب عليها القانون وستكون كلفتها عالية، مشددا «على وزير الداخلية التحرك والإفراج عنه فوراً».

وقال العنزي إنه سبق وأن «حذرنا وزير الداخلية من خطورة التنقلات والتعيينات العشوائية خاصة في جهاز أمن الدولة»، معتبرا بوادر تخبط قيادات جهاز أمن الدولة احتجاز المواطن صالح الرشيدي.

من ناحيته قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إن وزير الداخلية لم يكتف في التعامل مع وزارته كملكية خاصة يستخدم بها النقل لأغراض سياسية تدمر الأجهزة الأمنية لتمرير صفقات من أجل حمايته، بل لرغبات شخصية و لتصفية الحسابات ولأجل اقصاء أحد قيادات الداخلية والذي وقع ضحيته صالح الرشيدي.

وتساءل المضف :هل هذا بر القسم الذي اقسمته ياوزير الداخلية تجاه الله والوطن والقانون؟!

وقال النائب محمد الراجحي «أن جهاز أمن الدولة لايجوز له العمل بغير اختصاصة وترهيب المواطنين أمر مرفوض».

وأضاف «لايجوز حجز حرية صالح الرشيدي بسبب تصوير مقطع فيديو وهو اساسا من كوادر ومرتبات وزارة الداخلية لأكثر من ٢٥ عام ومن الكفاءات المشهود لها بالصلاح بعملة،ويجب على وزير الداخلية الإفراج الفوري عنه.

عبدالكريم الكندري

مهلهل المضف

محمد الراجحي

من يتحكم في تعيين المناصب المهمة جماعات عنصرية اختزلت الوطن لهم فقط

خالد العتيبي: الحكومة تعدت على قراراتها بإعادة تعيين صالح الفضالة رئيساً للجهاز المركزي

أكد النائب خالد العتيبي أن مجلس الوزراء يثبت بأنه مرة تلو الأخرى يناقض نفسه ويتعدى على قراراته ويخالفها خاصة إلغائه العمل بمشروع المرسوم بإنهاء العمل بالمراسيم الصادرة بالتعيين بدرجة وزير اعتبارا من 31 يناير 2021 لمن تجاوزت مدة تعيينهم بهذه الدرجة أربع سنوات وذلك بعد إعادة تعيينه صالح الفضالة من جديد برتبة وزير ولمدة أربع سنوات رئيساً للجهاز المركزي.

وأضاف العتيبي أن «الحكومة كان لديها النية لخرق هذا القرار عند إصداره والدليل انها اعتبرت سؤالي في هذه القضية غير دستوري الأمر الذي يؤكد أن القرارت تصدر وتطبق لاشخاص محددين وعادة ما يكون الهدف منها الشو الإعلامي ومحاولة كسب نقاط لدى الشارع وبمثابة طوق نجاة مؤقت عندما تغرق الحكومة سياسيا بسبب تخبطاتها أمام الشارع الكويتي».

واستغرب العتيبي «إعادة تعيين الفضالة الذي مضى على وجوده في هذا المنصب أكثر من عقد كامل انتقل بهذا الجهاز من سيء إلى أسوأ وكان سببا رئيسيا فيما آلت اليه أوضاع إخواننا البدون»، قائلا أنه «وللأسف من يتحكم في تعيين المناصب الهامة جماعات عنصرية اختزلت الوطن لهم فقط ودأبت على تمزيق المجتمع من أجل مصالحها وها هي للأسف تخرج لسانها لنا من جديد لتؤكد انها من تمتلك أدوات اللعبة وهي بالأصل مجموعة أضرت بالوطن وبالنسيج الإجتماعي».

الشاهين لوزير المالية: كم حصلتم من رسوم «المارينات الخاصة»؟

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالين برلمانيين إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني، عن المارينات الخاصة، ورسوم أملاك الدولة واشتراطات السلامة والبيئة فيها.

وقال في مقدمة السؤالين إن «البحر والشواطئ تعد من مكونات الثروة القومية للبلاد، ونصت المادة 21 من دستور الكويت على أن «الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني».

وكان الكثير من البيوت الساحلية تمد تسوير البيت إلى البحر، وتبني موانئ ومرافئ خاصة بالقرب منها، وأن ذلك مخالف للقانون، علماً بأن قيمة هذه المراسي «المارينات الخاصة» تقدر بملايين الدنانير، ومع ذلك لا يتم تسديد أي رسوم مالية عليها للدولة».

وطلب إفادته بما إذا تم فرض رسوم مالية على المارينات الخاصة، في حال الإجابة بالإيجاب طلب تزويده بنسخة من القرارات المنظمة لها، مع تزويده بقيمة المبالغ المالية المحصلة، وعدد المراسي «المارينات الخاصة» الداخلة ضمنها.

وطالب وزير البلدية بإفادته وتزويده بإجراءات «الأمن والسلامة» المشترط وجودها في هذه المراسي، وإجراءات الحصول على ترخيص مرسى «مارينا خاصة»، وعدد المارينات الخاصة المرخصة، والإجراءات البيئية الواجب توافرها في هذه المراسي.

على خلفية عدم وجود سيولة لبنك الائتمان لتمويل قطاعات في المطلاع

صالح المطيري لوزير المالية: المنصة تنتظرك

صالح المطيري

لوّح النائب صالح المطيري باستجواب وزير المالية خليفة حمادة على خلفية عدم وجود سيولة لبنك الائتمان لتمويل قطاعات في مدينة المطلاع، مؤكداً أن هذه مسؤولية الوزير في محور القضية الإسكانية.

وقال المطيري: إن «توفير الرعاية السكنية للمواطنين أولوية و حق للمواطن و ليس مِنّة، وعموماً منصة الاستجواب تنتظرك».

فرز الديحاني يوجه سؤالا مشتركاً إلى 14 وزيرا

وجه النائب فرز الديحاني سؤالا مشتركا إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 ما خطة وزاراتكم والجهات التابعة لكم عن السنوات الخمس الماضية، ونسبة الإنجاز في الخطة؟

-2 ما خطة وزاراتكم والجهات التابعة لكم عن السنوات الخمس القادمة، متضمنة مؤشرات قياس الأداء والأهداف الرقمية للخطة؟

-3 ما المعوقات التي تواجهكم لتنفيذ الخطة عن السنوات الخمس القادمة؟